



البند6 من جدول الأعمال  
WFP/EB.A/2018/6-F/1  
مسائل الموارد والمالية والميزانية  
للنظر

التوزيع: عام  
التاريخ: 11 مايو/أيار 2018  
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## التقرير السنوي للمفتش العام

### موجز تنفيذي

يقدّم مكتب المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

ويوفر التقرير منظوراً رقابياً عن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج، ونظرة عامة على أنشطة مكتب المفتش العام، بما في ذلك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التفتيش والتحقيق.

### مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" (WFP/EB.A/2018/6-F/1) ويلاحظ أنه بناءً على عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه في عام 2017، لم تُحدّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو الرقابة القائمة في أرجاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة في إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية. ويحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

\* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة Kiko Harvey  
المفتشة العامة  
هاتف: 066513-6597

## بيان الضمان

- 1- **المهمة:** تتمثل مهمة مكتب المفتش العام في تقديم ضمان عن مسائل الحوكمة، والسياسات، والمخاطر، والموارد، والتشغيل، والمساءلة من خلال خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية، وتيسير قيام البرنامج باعتماد وتنفيذ أفضل العمليات في الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص لتمكين المديرين من تقديم الضمان عن عملهم.
- 2- **نطاق العمل:** تُعتبر إدارة البرنامج مسؤولة عن وضع عمليات فعّالة للحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، والحفاظ عليها ضماناً لتحقيق أهداف البرنامج. ويقدم مكتب المفتش العام ضمانه ورأيه إلى كل من المدير التنفيذي، ولجنة مراجعة الحسابات، والمجلس التنفيذي عن ملاءمة هذه العمليات وفعاليتها.
- 3- ويستند الرأي إلى مراجعات مكتب المفتش العام، والاستعراضات الاستشارية، واستعراضات المتابعة التي استُكمِلت في الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وقد أُجريت جميع المراجعات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وميثاق مكتب المفتش العام.
- 4- وعند صياغة مكتب المفتش العام رأيه، وُضع في اعتباره أيضاً، حسب مقتضى الحال، مصادر أدلة أخرى: العمل الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2017، وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017؛ والمسائل المنهجية التي لوحظت في التحقيقات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة التي استُكمِلت في عام 2017. ويعتمد مكتب المفتش العام بعض الشيء أيضاً على الإدارة لإبلاغه بأي حالات محتملة لفشل الرقابة، أو المخالفات، أو التحقيقات، أو مسائل تصريف الأعمال، أو عدم الامتثال للوائح، قد تكون لها صلة ببيئة الرقابة.
- 5- ويعتقد مكتب المفتش العام أن العمل الذي أجراه يوفّر أساساً معقولاً لرأيه.
- 6- **خطة الضمان القائمة على المخاطر:** لا تتضمن خطة الضمان السنوية القيام بمراجعة لكل أسلوب عمل، أو كيان قانوني، أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وبدلاً من ذلك، فإن خدمات الضمان والاستشارة والتحقيق التي يقدمها مكتب المفتش العام يتم اختيارها بناءً على تحليل تقديري للمخاطر المادية بالنسبة لأهداف البرنامج. ولم توضع خطط عمل المكتب لتقديم رأي شامل عن عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة لأي برنامج عالمي معيّن أو عملية معيّنة فيما يتعلّق بأهداف البرنامج الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثالية.
- 7- **القيود المتأصلة:** بسبب القيود المتأصلة في أي عملية من عمليات الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو الرقابة، يمكن أن تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم الكشف عنها. وربما كان سيُكتشف عن مسائل أخرى – لها تأثير في الرأي – لو أنجزت أعمال مراجعة إضافية. ويُعدّ تطبيق استقرارات مستمدة من أي تقييم لهذه العمليات على فترات قادمة عرضة لأن تصبح هذه العمليات غير كافية بسبب تغيّر الظروف أو تدهور في مدى الامتثال للسياسات والإجراءات.

### الرأي

يقدم رأي الضمان العام السنوي الصادر عن مكتب المفتش العام ضماناً بأنه بناءً على عمل الرقابة المنفّذ والمبلغ عنه في عام 2017، لم تُحدّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة القائمة في أرجاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة في إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية.

غير أن الرأي العام يحدّد بعض عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة في فرادى عمليات المراجعة التي تحتاج إلى تحسين – وتتاح تفاصيلها في الفقرات 31-42. ولا ترقى العمليات التي تتطلّب التحسين إلى مستوى يمكن أن يكون مهماً على المستوى المؤسسي بحيث تؤثر بدرجة خطيرة في إنجاز البرنامج لأهدافه العامة.

كيكو هارفي

المفتشة العامة

مارس/آذار 2018

## نظرة عامة على مكتب المفتش العام

### التفويض والعمليات

- 8- أنشأ المدير التنفيذي مكتب المفتش العام بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، وينظم المكتب بمقتضى ميثاق وافق عليه المدير التنفيذي. وجرى تحديث هذا الميثاق في مارس/آذار 2015، وبشكل ملحفاً للنظام المالي، وهو متاح للمجلس.
- 9- ويمثل مكتب المفتش العام في تنفيذه لوظيفة المراجعة للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وتتسق وظيفته الخاصة بالتحقيق مع المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات، والتي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين. كما يؤدي المفتش العام وظيفة الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات والمفتش العام.
- 10- ويرفع مكتب المفتش العام جميع تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق إلى المدير التنفيذي. وتنص السياسة العامة للكشف عن المعلومات التي وافق عليها المجلس على الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش، وذلك في موقع شبكي عام؛ وترد في الملحق الأول - ألف التقارير التي تم الكشف عنها في عام 2017، ما خلا استثناءات محدودة. ويرفع المفتش العام أيضاً تقارير فصلية إلى المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات، كما يقدّم هذا التقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي.
- 11- ويعرب مكتب المفتش العام عن رأيه بناء على عمل الرقابة المنفّذ والمبلغ عنه، ويفيد إن كان تم تحديد أوجه ضعف مهمة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة القائمة على نطاق البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة في إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية؛ بيد أن الرأي العام يحدد بعض عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في فرادى عمليات المراجعة التي تحتاج إلى تحسين. ولا ترقى العمليات التي تتطلب التحسين إلى مستوى يمكن أن يكون مهماً على المستوى المؤسسي بحيث تؤثر بصورة خطيرة في إنجاز البرنامج لأهدافه العامة.

### بيان الاستقلال

- 12- يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يحدث أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ، ولم تُوضع أي قيود على توفير الموارد أو غير ذلك من المسائل التي تؤثر في استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

### الضمان في البرنامج

- 13- يُجري مكتب المفتش العام، بغية تقديم ضمان بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج، مراجعات تشمل خليطاً من وحدات البرنامج وعملياته يتضمن المكاتب القطرية، وشعب المقر ووحداته، والعمليات على نطاق المنظمة ككل.
- 14- ويُستمد ضمان آخر من العمل الاستشاري لمكتب المفتش العام ومهامه، واستعراضين استباقيين للنزاهة، واستعراضين لمتابعة الاستعراضات الاستباقية للنزاهة، وعدد من التقارير عن أوجه ضعف في التحقيقات والرقابة.
- 15- ويرد في الأقسام التالية مزيد من التفاصيل عن منجزات المراجعة وأعمال الضمان الأخرى.

### الأنشطة في عام 2017

- 16- يلخص الجدول 1 الأنشطة التي أجراها مكتب المفتش العام خلال عام 2017 والسنوات السابقة. وقد شمل نطاق العمل جميع نظم البرنامج وإجراءاته وعملياته وأنشطته. وترد في الجداول الواردة في الملحقين الأول والثاني قوائم بجميع التقارير الصادرة في عام 2017.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام، 2015-2017						
التفتيش	الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيق		المراجعة الداخلية		السنة
		عدد القضايا المنجزة	عدد القضايا المسجلة	الخدمات الاستشارية(1)	تقارير المراجعة الصادرة	
التقارير الصادرة	التقارير الصادرة					
2	0	73	69	8	18	2015
0	5	50	43	3	20	2016
0	4	40	55	5	18	2017

17- وقد صدرت تقارير جميع مهام المراجعة المنجزة في عام 2017 ضمن خطة العمل السنوية المنقحة قبل صدور هذا التقرير السنوي (انظر الملحق الأول).

18- وفي عام 2017، تم تسجيل 55 تحقيقاً واستكمال 40 تحقيقاً (انظر الجدول 8 أدناه).

#### الموارد

19- انخفضت الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام من 7.9 مليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 7.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016 و 7.6 في عام 2017. ووصل مجموع تكاليف الموظفين في عام 2017 إلى 5.0 ملايين دولار أمريكي، والخدمات الاستشارية 0.8 مليون دولار أمريكي، والاتفاقات طوية الأجل للخدمات الاستشارية 0.5 مليون دولار أمريكي، والسفر 0.5 مليون دولار أمريكي. وشملت المقادير المتبقية التكاليف الإدارية، وتكاليف التدريب، وغيرها من التكاليف التشغيلية.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام، (بالآلاف الدولارات الأمريكية)			
2017	2016	2015	
7631	7859	7 961	مخصص الميزانية
7109	7584	7782	النفقات الفعلية

20- ولم يتغير عدد موظفي المكتب عما كان عليه في عام 2015. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، ظلت ست وظائف فنية شاغرة، وجميعها خاضعة الآن لعمليات تعيين (وظيفتان في الرتبة ف-3، ووظيفة واحدة في الرتبة ف-2 لموظف تحقيقات، ووظيفة واحدة في الرتبة ف-3 ووظيفتان في الرتبة ف-2 لمراجعين داخليين للحسابات).

21- وحتى نهاية عام 2017 كان فريق الموظفين الفنيين يشتمل على مواطنين ينتمون إلى 18 بلداً. ولديهم جميعاً شهادات خاصة بالمراجعة الداخلية أو التحقيقات مثل شهادة مراجع داخلي مُعتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني، أو شهادات أخرى تدعم أنشطة المراجعة والتحقيق (مثل محقق تدليس مُعتمد، أو مدقق نظم معلومات معتمد).

الجدول 3: عدد موظفي مكتب المفتش العام، 2015-2017			
2017	2016	2015	
29	29	29	الموظفون الفنيون
5	5	5	موظفو الخدمة العامة
34	34	34	المجموع

(1) إضافة إلى الأنشطة المذكورة هنا، قدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المشورة والدعم للجنة السلع والنقل والتأمين؛ والدعم المطلوب للإدارة؛ ونسق وشارك بصفة مراقب في لجان شتى في المقر؛ وتواصل مع عدة كيانات خارجية نيابة عن البرنامج. وتشمل أنشطة المشورة الأخرى إبداء المشورة لإدارة البرنامج عن مبدأ المراجعة الواحدة، وأحكام المراجعة المخصصة، والتحقق من الجهات المانحة.

## نظرة عامة على أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

### خدمات الاستشارة والمراجعة الداخلية

22- يزود مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المدير التنفيذي بخدمات ضمان واستشارة مستقلة وموضوعية. وهذه الخدمات مصممة لتحسين عمليات البرنامج ومساعدته على تحقيق أهدافه من خلال إجراء تقييمات منتظمة لعمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، واقتراح إجراء تحسينات على هذه العمليات. وكجزء من عملية مكتب المفتش العام لتقديم الضمان للمجلس والمدير التنفيذي، يقوم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بتقييم كفاءة وفعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة في البرنامج بصفة عامة، وأداء وحدات البرنامج من حيث الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها لتحقيق أهداف البرنامج وغاياته.

23- وفي عام 2017، واصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تنفيذ استراتيجية المراجعة الداخلية، وإعداد أدوات ومهارات في مجال التدليس، ومراجعة المشاريع أو الشركاء المتعاونين. واستحدث المكتب أيضاً درجات للمراجعة لتقارير المراجعة الصادرة عنه باستخدام منهجية منسقة مشتركة بين الوكالات. وعكف المكتب على إعداد نموذج منقح للمراجعة يُبرز على نحو أفضل الصلة بين نتائج المراجعة وإدارة البرنامج للمخاطر ويتيح مزيداً من الإبلاغ المتوازن.

### خطة الضمان القائمة على المخاطر

24- تتبع أنشطة الضمان التي يقوم بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خطة الضمان السنوية القائمة على المخاطر التي وافق عليها المدير التنفيذي بالتشاور مع الإدارة العليا، واستعرضتها لجنة مراجعة الحسابات. ووفقاً لما تتطلبه المعايير الدولية، يجري كل عام تقييم موثّق "لنطاق المخاطر" الخاص بالبرنامج لتحديد أولويات أنشطة المراجعة الداخلية التي تتسق مع أهداف البرنامج. ويربط هذا التقييم عمليات البرنامج الرئيسية بالمخاطر الحرجة التي تم تحديدها، لتقييم الاحتمالية والأثر المحتمل للمخاطر/الكيانات الخاضعة للمراجعة، واستخدام هذه النتائج في اختيار المجالات المراد مراجعتها.

25- وقد استحدث مكتب المراجعة الداخلية للحسابات نطاقاً للمراجعة يشمل 180 كياناً تنظيمياً (منها 83 كياناً ميدانياً، و83 كياناً في المقر، وعمليات، ومكاتب إقليمية، ومكاتب اتصال؛ و14 حالة طوارئ مؤسسية جارية). ووضع أيضاً تقييم منفصل لتفاصيل نطاق المراجعة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات (60 كياناً، وعمليات وتطبيقات). وتم تقييم كل من كيانات البرنامج الخاضعة للمراجعة وفقاً للأثر المحتمل لكل مخاطرة على عمليات البرنامج، واحتمالية حدوث المخاطرة. وتم بعد ذلك تصنيف الكيانات على أساس مقياس من ثلاث درجات - مخاطر مرتفعة، ومخاطر متوسطة، ومخاطر منخفضة. وعُدلت عوامل المخاطر المستخدمة في التقييم بعد مشاورات مع المكاتب الإقليمية، وصُنِّفت على أنها مؤشرات إما للأثر إن تحققت المخاطرة، أو احتمال حدوث المخاطرة. وتم الحصول على مدخلات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (المديرون الإقليميون، ومديرو الشعب، وأعضاء فريق الإدارة التنفيذية) عن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية، وأجريت تعديلات وفقاً لذلك.

26- وصُمِّمت خطة الضمان الخاصة بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات بحيث تُركِّز على أبرز المخاطر من حيث انطباقها على نطاق مخاطر المراجعة. فخطة عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ليست مُصمَّمة لتقديم رأي شامل عن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لأي برنامج عالمي معيّن أو أي عملية فيما يتعلق بأهداف البرنامج الاستراتيجية أو المالية أو التشغيلية أو الامتثالية. وتمشياً مع استراتيجية المراجعة الداخلية لمكتب المفتش العام، ومع مراعاة الموارد المتاحة، يغطي مكتب المفتش العام مجالات المخاطر العشرة الأعلى المحددة في تقييمه السنوي للمخاطر على مدى عامين، بحيث تجري مراجعات لعمليات ومواضيع محدّدة.

## المسائل الرئيسية المحددة في عام 2017

### ضمان عام 2017

- 27- وفّرت خطة العمل تغطية متوازنة لكيانات ميدانية وعمليات المقر. وتم إنجاز 18 مهمة في عام 2017 منها ست مراجعات مواضيعية ومراجعات عمليات، وتسع مراجعات عمليات ميدانية، وثلاث من مراجعات تكنولوجيا المعلومات. وترد في الملحق الأول تفاصيل المراجعات التي أُجريت والتقارير التي صدرت في عام 2017.
- 28- وصُنّفت كل مراجعة وفقاً لمقياس يتواءم مع مقياس صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويوضّح الجدول 4 عدد تقارير المراجعة التي صدرت في عام 2017 وتقديراتها.

الجدول 4: التقديرات المستمدة من عمليات المراجعة في عام 2017	
التقدير	تقارير/عمليات المراجعة
مرض	2
مرض جزئياً	15
غير مرض	
ليس مقدراً	1
المجموع	18

- 29- وفي تعريف مكتب المفتش العام لمجالات المراجعة القائمة على المخاطر، يركّز المكتب على المخاطر والعمليات الحرجة، حيث يحقّق ضمانه وتحديدته لتدابير التصحيح والتخفيف أكبر قيمة مضافة، ويكون له أعظم الأثر. ويتم اختيار العمليات على أساس تحليل للمخاطر المادية بالنسبة لأهداف البرنامج. ويعبر توزيع التقديرات عن نهج مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تجاه المخاطر، وليس أداء البرنامج بوجه عام.
- 30- ويقدم هذا القسم نظرة عامة على أهمية المسائل الناشئة من مهام الضمان التي نُفّذت في عام 2017. وهو يركّز على تحديد مجالات المخاطر الحرجة واتجاهاتها، ويصف، عند الاقتضاء، المزيد من أعمال الضمان المقررة لعام 2018. وتعرض الموجزات الواردة أدناه أهم المسائل الملحوظة.
- 31- وأشار مكتب المراجعة الداخلية إلى أنّ تقديرات المراجعة لعام 2017 اتخذت منحى إيجابياً بوجه عام؛ إذ لم تصدر أي تقارير غير مرضية، وسُجّلت نتائج مرضية، أو نتائج أفضل في عمليات الطوارئ التي جرت مراجعتها في الصومال واليمن ونيجيريا. وبما أنّ موارد البرنامج لا تزال مثقلة بالأعباء إلى أقصى حد، فقد أثّرت إدارة مبادرات جديدة، مثل التنفيذ الكامل لخارطة الطريق المتكاملة، فضلاً عن العدد غير المسبوق والمتردد من حالات الطوارئ من المستوى الثالث، في الضوابط الداخلية للعمليات الميدانية. وأضحى ذلك الشاغل الرئيسي لمكتب المفتش العام، لأنّ قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف الطموحة الأخرى، واستيعاب التمويل الجديد، وإدارة أنشطة الشركاء المتعاونين، ومعالجة المبادرات المحددة، لا تزال تمثل تحدياً على النحو المبين في النتائج التي توصل إليها مكتب المفتش العام والوارد ذكرها أدناه.
- 32- وبذل البرنامج جهوداً حثيثة في عام 2017 بغية تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، ساعياً لتحقيق الشفافية والفعالية من خلال إدارة عملية التغيير. وحددت المراجعة التي أجراها مكتب المفتش العام للمرحلة التجريبية مسائل سوء تقدير الموارد المطلوبة في البلدان المنقلة إلى خارطة الطريق المتكاملة، والوقت المحدود للثبوت من الافتراضات الدفينة، وتصحيح المسار، وتحديد مسائل التصميم المحتملة قبل موجة النشر الثانية في 53 مكتباً قطرياً في يناير/كانون الثاني 2018. وكما يبيّن من العمليات التجريبية، أسفر نهج التنفيذ المرن عن طائفة متنوعة من الهياكل، والأدوار والمسؤوليات. كما لاحظ المكتب جميع الأنشطة في الخطط الاستراتيجية القطرية، بينما يُعكف على إعداد الأدوات والعمليات والارشادات. وقد تثير هذه الفوارق في الهياكل تحدياً في الأجل الطويل بالنسبة لوظائف الخط الثاني من الرصد والرقابة، وأمام تحقيق أوجه الفعالية التي قد تُتاح من خلال مزيد من البيانات القطرية المعيارية.

- 33- وخلصت المراجعة إلى أن هدف خارطة الطريق المتكاملة المتمثل في تحقيق الفعالية التشغيلية القصوى سيواجه، في الأجل القصير، صعوبات ناشئة عن تعقيد العمليات المقترنة بالميزنة وهيكل الإبلاغ عن التكاليف ونقصان المرونة في هذه العمليات، وعن بعض الطرق المتعلقة بتحميل التكاليف وتجميع الأنشطة البرمجية، مما أعاق، في بعض الحالات، بلوغ أهداف الشفافية وشوْش خط الرؤية بشأن استخدام الموارد والروابط مع النتائج. ومن وجهة نظر مكتب المفتش العام، ثمة حاجة إلى المثابرة على بذل مزيد من الجهود وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لسد الثغرات المتبقية وإدارة المخاطر دون إبطاء حتى تحقق خارطة الطريق المتكاملة أهدافها المنشودة. وطوال عملية المراجعة، اتسمت مشاركة الإدارة بالإيجابية، وبذلت جهود لمعالجة المسائل بشكل استباقي أو انبروزها.
- 34- وعلى النحو الذي أشار إليه رأي الضمان في عام 2016 ما برح تخطيط قوة العمل، ومواءمة هياكل قوة العمل مع الاستراتيجيات، وتقييم المهارات الصائبة واجتذابها يمثل حاجة ماسة في عام 2017، ولا سيما وأن البلدان ماضية في نشر خارطة الطريق المتكاملة. وقد حدد تقرير مكتب المراجعة الداخلية بشأن إدارة الموارد البشرية في المكاتب القطرية الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2016 هذه المسائل بحسبانها مخاطر عالية وهي لا تزال تنتظر التنفيذ.
- 35- ولئن كان رأي الضمان في عام 2016 قد أبرز القصور الذي شاب تنفيذ تعزيز القدرات القطرية، فإن التدابير لم تُتخذ بعد في هذا المضمار، فأطلت بعض مواطن الضعف الملاحظة في عام 2015 برأسها تارة أخرى في المرحلة التجريبية من تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وعلى المنوال نفسه، أبرزت عمليات مراجعة إدارة المستفيدين والغذاء مقابل إنشاء الأصول سوء المواءمة بين الالتزام المؤسسي وتخصيص الموارد للتنفيذ بغية تحقيق النتائج المقررة. وكان سوء المواءمة واضحا للعيان أيضا في إدارة نظام إدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب) الذي تلقى توجهها استراتيجيا وإداريا محدودا وموارد منقطعة، رغم تحديده باعتباره عنصرا أساسيا لإدارة المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد. ويمثل ذلك تهديدا، إن لم يُبدد، فقد ينال من موثوقية المنظمة وسمعتها الحسنة، إذ أن البرنامج يعول على هذه المبادرات في بلوغ أهدافه.
- 36- وفي سياق إعداد تقدير مخاطر التدليس ومراجعة تفعيل إدارة المخاطرة المؤسسية، أبرز مكتب المراجعة الداخلية الحاجة لوضع مؤشرات للمخاطر الرئيسية لتحليل ورصد تعرض البرنامج للمخاطر في المجالات الرئيسية. ويشكل ضعف جودة المعلومات وإدماجها الذي خلصت إليه مراجعة مؤشرات ونظم أداء إدارة البرنامج، فضلا عن عدة عمليات مراجعة أخرى أجريت على الصعيد القطري وعلى مستوى العمليات، تحديا أمام قدرات البرنامج الحالية على الرصد المؤتمت والمُحكّم للأداء والمخاطر والنتائج. ويصح ذلك أيضا على رصد الاستثناءات والحوادث في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات، وجودة الأغذية وسلامتها، والتحويلات القائمة على النقد، وسلسلة الإمداد، واكتشاف التدليس. وتزداد هذه المخاطر إذ أنّ المنظمة توسع نطاق عملها مما يستدعي وضع ضوابط مؤتمنة أكثر فعالية لرصد الامتثال، والحد من المخاطر، وتقييم الأداء. وتستدعي الأولوية الرقابية في البرنامج الاعتماد اعتماداً شديداً على سلامة البيانات وأمنها، فضلا عن الانضباط في إدراج المعلومات وضوابط الجودة.
- 37- وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، حددت عمليات المراجعة التي أجراها مكتب المفتش العام الحاجة إلى اتباع نهج منظم في تقييم أهمية المسائل المتعلقة بضوابط النظم والمخاطر المتصلة بها التي اكتشفت وتكاليف وفوائد تخفيف وطأتها، مما يؤثر في القدرة على توجيه الأولويات وتخصيص الموارد. وفي ضوء العمل الذي أنجزه مكتب المراجعة الداخلية في عام 2017 في مضمار الأمن السيبراني، وافقت إدارة البرنامج على استثمار كبير في هذا المجال، ويجري تنفيذ مشاريع لتعزيز هذه البيئة الرقابية. وحدد مكتب المفتش العام أيضا مسائل تستدعي الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، وتدبير الموارد ووضع الأولويات في تطبيقات سلسلة الإمداد، وتنفيذ الحوكمة والمخاطر والضوابط، وإدارة ونظم إدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب)، وإدارة البيانات.
- 38- ولم تُحدد بعد الثغرات التي تشوب تعريف مسؤوليات الإدارة وأدوارها الرقابية على نحو ما أشار إليه المراجعون الداخليون والخارجيون على حد سواء في تقاريرهم لعام 2016. ولا تزال مسؤوليات "خط الدفاع الثاني"، مشتتة ويعوزها الوضوح من حيث المجال الذي تمارس فيه والجهة التي تمارسها والأسلوب الذي يُتبع فيها وافتقار المساءلة للوضوح في البرنامج برمته في عام 2017. ولوحظ الإبهام نفسه في وظيفة الامتثال في بلدان شتى. وتقتضي المجالات التي تستدعي التحسين في مراجعة

تفعيل إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج التركيز في العام المقبل على البدء في تحقيق النتائج. وثمة فرصة سانحة لتحديد مستويات تحمل المخاطر في البرنامج وعتباته دعماً لتحليل تكاليف الحاجة إلى ضوابط أكثر صرامة وفوائدها.

39- ولا يزال يُعكف على إعداد الضوابط في مجال التحويلات القائمة على النقد، إذ يكتسب البرنامج مزيداً من الفهم والتمرس من خلال تنفيذ طريقة التحويلات القائمة على النقد في سياقات مختلفة ومع شركاء شتى. وحدد العمل الذي اضطلع به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات دعماً للبرنامج في تحديد "الضوابط الدنيا" الكافية التي تنطبق على جميع بيانات التحويلات القائمة على النقد، صعوبات لا تزال قائمة في تحقيق التوافق بين البيانات المستمدة من مصادر شتى (من بينها قوائم المستفيدين، وقوائم المدفوعات، والنقد المحوّل، والفوائد المحققة). ونظراً لعبء العمليات الثقيل، ما برح إدراج البيانات وأتمّة الضوابط يثيران تحدياً ويمثلان فرصة. بيد أن فرصة الاستفادة من التجربة الراسخة المكتسبة من عملية الطوارئ" سوريا بعد خمس سنوات" التي حظيت بموارد وقدرات وافية لم يحدد مداها بعد بشكل تامر. وثمة عمليات عديدة أقل بروزاً استُعرضت في عام 2017 لا تزال تواجه صعوبات في تنفيذ التحويلات القائمة على النقد ورصدها.

40- ولم تكن إدارة قوائم المستفيدين وعمليات التحقق منسقة أو ممنهجة. ورغم أن البرنامج يمضي قدماً في تنفيذ طرائق مأمونة وموثوق بها في جمع إقرار المستفيدين بتلقي الفوائد، فإن عدداً كبيراً من الأنشطة لا يزال يعول على سجلات التوزيع الورقية التي قد تعوزها الموثوقية. وتضافر الافتقار إلى مبادئ توجيهية وأهداف مؤسسية مفصلة والصعوبات التي حالت دون أن يتحقق البرنامج من امتثال الشركاء المتعاونين فحدثت تباينات في التحقق من المستفيدين. ولم يوضع بيان بشأن تقبل المخاطر يتضمن معدلات مقبولة لأخطاء الإدراج والاستبعاد تسترشد به قرارات الإدارة وتهتدي بهديه. وأبانت بعض عمليات مراجعة المكاتب القطرية أيضاً عن الشكوك التي تكتنف استهداف المستفيدين وانعدام الأدلة الباننة التي تثبت أن البرنامج يصل إلى السكان المستهدفين، والقيود الموروثة عن البيئة التي طُبقت على تنفيذ برامج البرنامج، والافتقار إلى توجيهات واضحة بشأن عتبات المخاطر ومستوياتها المقبولة يُستعان بها في اتخاذ القرارات على الصعيد القطري.

41- وأثارت عمليات مراجعة المكاتب القطرية وعمليات المراجعة المواضيعية التي أُجريت في عام 2017 بعض الشواغل بشأن استهداف البرنامج للمستفيدين ورصد النتائج والأثر المحتمل على أساس الأدلة.

42- وركزت تقارير التحقيق الصادرة عن مكتب التفتيش والتحقيق على إقامة الأدلة على ادعاءات التدليس والفساد، وانتهاكات السياسات الرئيسية، وانعدام الضوابط الرقابية والثغرات في الفصل بين الواجبات. وبوجه عام، ركز عمل مكتب التفتيش والتحقيق على ضرورة تنفيذ وإعمال الضوابط الحالية عوضاً عن وضع ضوابط جديدة. بيد أن التحقيقات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة المتعلقة بالباعة والمنظمات غير الحكومية أبرزت حاجة البرنامج لتحسين اختيار وإدارة ورصد شركائه من حيث أدائهم وامتثالهم للعقود وقدرات الحوكمة. ولمّا تنفذ الإدارة التدابير المتفق عليها في مراجعة مسألة إدارة شراكات البرنامج مع المنظمات غير الحكومية (الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2016) وأرجنت أغلب التدابير إلى عام 2018، ومراجعة مسألة مشتريات البرنامج من السلع والخدمات (الصادرة في يونيو/حزيران 2016) حيث تأخر تنفيذ أغلب التدابير. وسيولي مكتب المفتش العام مزيداً من الاهتمام لهذه المجالات في السنوات المقبلة.

#### تدابير المراجعة المتفق عليها

43- أوصت المراجعة الداخلية بتدابير للتغلب على أوجه الضعف المكتشفة في عمليات كل كيان من الكيانات التي خضعت للمراجعة. وتناقش هذه التدابير مع الإدارة ويتم الاتفاق عليها معها، ثم تُوجه إلى مسؤول الكيان الخاضع للمراجعة أو إلى المدير المعني. ويعرض الجدول 5 أعداد التدابير المتفق عليها وتقديراتها، والمستمدة من تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2017.

الجدول 5: أعداد وتقديرات تدابير المراجعة المتفق عليها في عام 2017		
التقدير	التعريف <sup>(2)</sup>	عدد التدابير المتفق عليها الصادرة في عام 2017
مخاطر مرتفعة	هي المسائل أو المجالات التي تتعلق بأمر هامة بالنسبة لنظام الرقابة. ويمكن أن تتسبب الأمور الملاحظة في عدم تحقيق أحد الأهداف المؤسسية، أو أن تؤدي إلى التعرض لأخطار يصعب التخفيف من أثارها ويمكن أن يكون لها تأثير كبير في تحقيق الأهداف المؤسسية.	30
مخاطر متوسطة	هي المسائل التي تتعلق بأمر تؤثر إلى حد كبير في الضوابط ولكنها قد لا تتطلب تدابير عاجلة. ويمكن أن تتسبب المسائل الملاحظة في عدم تحقيق هدف من أهداف الكيان الخاضع للمراجعة، أو أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر يصعب التخفيف من أثارها وقد تؤثر في أهداف الكيان المعني.	154
<b>المجموع</b>		<b>184</b>

44- وأسفر عام 2017 عن عدد مستقر من التدابير المتفق عليها غير المنفذة، مع انخفاض طفيف في الملاحظات الصادرة بشأن المخاطر المرتفعة. وتتعلق تدابير المخاطر المرتفعة المتفق عليها المتأخرة بتقديرات الأمن في الجمهورية العربية السورية، وتحليل البيانات، وبيانات تجار التجزئة في لبنان، ورصد نتائج الأداء من أجل تعزيز القدرات القطرية، واستهداف المستفيدين وتسجيلهم في اليمن. وعلى النحو المبين أعلاه، أدر الجدول الزمني لتنفيذ التدابير في بعض المجالات الرئيسية مثل تعزيز القدرات القطرية أو إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية إلى عام 2018. ومن أصل تدابير المخاطر المرتفعة المفتوحة في نهاية عام 2017 وعددها 34 تدبيراً، يستدعي 28 منها (82 في المائة) تدابير من المقرر.

الجدول 6: الحالة المقارنة لتدابير المراجعة المتفق عليها						
مجموع 2017	مجموع 2016	مخاطر متوسطة 2017	مخاطر متوسطة 2016	مخاطر مرتفعة 2017	مخاطر مرتفعة 2016	
196	213	169	195	27	18	المفتوحة في 1 يناير/كانون الثاني
184	182	154	145	30	37	الصادرة في يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
<b>380</b>	<b>395</b>	<b>323</b>	<b>340</b>	<b>57</b>	<b>55</b>	<b>المجموع</b>
177	199	155	171	22	28	المقفل في يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
202	196	168	169	34	27	غير المنفذة
15	74	12	71	4	3	المتأخرة (تجاوزت تاريخ التنفيذ المتفق عليه)

(2) يجري تنبيه الإدارة إلى المسائل ذات المخاطر المنخفضة، ولكنها لا ترد في تقارير المراجعة النهائية. ولا ينتج مكتب المفتش العام تنفيذ التدابير المتفق عليها المتعلقة بالمخاطر المنخفضة عن طريق النظام الموحد لرصد تنفيذ توصيات المراجعة.

## نظرة عامة على أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

### خدمات التحقيق

- 45- تتمثل مهمة مكتب التفتيش والتحقيق في تقديم خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية في حماية سلامة برامج وعمليات البرنامج، والنهوض بكفاءتها وفعاليتها، وكذلك الكشف عن مظاهر التدليس، والهدر، وإساءة الاستعمال وردعها عن طريق خدمات التفتيش والتحقيق.
- 46- وبموجب سياسة الجزاءات الخاصة بالبايعين التي وضعها البرنامج ووفق عليها في 15 ديسمبر/كانون الأول 2015، (التعميم رقم (OED2015/022)) أنشئت لجنة الجزاءات الخاصة بالبايعين. وبعد إنشاء لجنة الجزاءات الخاصة بالبايعين، طلب مكتب التفتيش والتحقيق من اللجنة توقيع جزاءات على أربعة بايعين واثنين من الشركاء المتعاونين نتيجة للتحقيقات التي اكتملت.
- 47- واتخذ مكتب التفتيش والتحقيق خطوات حازمة حتى يفى البرنامج بالتزامه بتوفير أماكن عمل آمنة ومتسقة لموظفيه، محافظا في الوقت نفسه على عدم التسامح مطلقا مع التدليس، والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة. ويعني عدم التسامح مطلقا في هذه المجالات التزام مكتب التفتيش والتحقيق بالتحقيق في الادعاءات الجوهرية بارتكاب انتهاكات لسياسات البرنامج حينما يُبلِّغ بها المكتب. ويعني عدم التسامح مطلقا من جانب الإدارة أن تُتخذ تدابير تأديبية ملائمة عندما تُثبت التحقيقات تلك الادعاءات.

### الاستعراض الخارجي للجودة

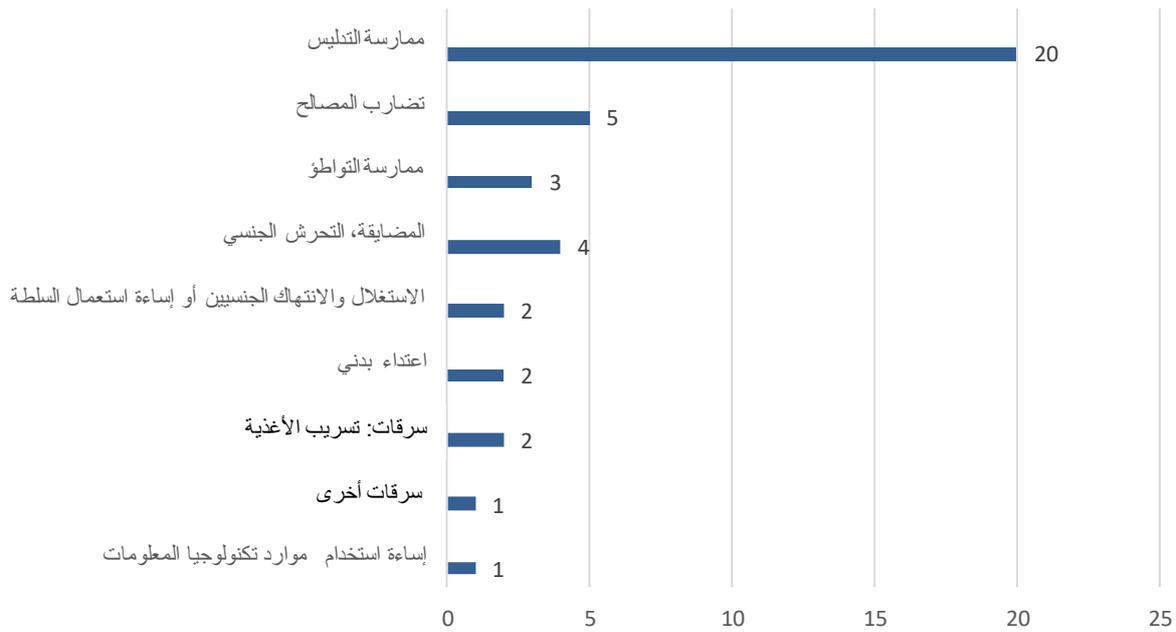
- 48- في عام 2017، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق استعراضا خارجيا للجودة لوظيفة التحقيق فيه. وكان الهدف المنشود من الاستعراض التثبت من تطابق إجراءات مكتب التفتيش والتحقيق وعملياته مع الإطار القانوني للبرنامج والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات، ومعايير التحقيق المقبولة بوجه عام وأفضل العمليات الدولية. وقِيم هذا الاستعراض أيضا فعالية وكفاءة استراتيجيات مكتب التفتيش والتحقيق وأساليبه وأدواته، وحدد الفرص المتاحة لمواصلة تعزيز جودة وفعالية وظيفة التحقيق في مكتب التفتيش والتحقيق.
- 49- وخلص الاستعراض الخارجي للجودة إلى أن مكتب التفتيش والتحقيق يمثل وظيفة تحقيق ناضجة وهو أمر تؤكد الجودة العالية التي تتسم بها تقارير التحقيق الصادرة عنه وتركيزه على تحقيق النتائج في محاربة التدليس والفساد، فضلا عن اعتراف وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة بأن بعض عملياته يندرج في عداد أفضل العمليات.
- 50- وخلص فريق الاستعراض إلى أن سياسات البرنامج وإجراءاته وعملياته في مضمون التحقيقات "تمثل بوجه عام" لإطاره القانوني، ولمعايير مؤتمر المحققين الدوليين، ولأفضل عمليات التحقيق المقبولة عموما.

### نتائج أعمال التحقيق

- 51- التحقيق عملية تحليلية ذات أساس قانوني لجمع المعلومات بغية تحديد إن كان قد وقع سوء سلوك أو مخالفة، وفي حال وقوع ذلك، تحديد الأشخاص المسؤولين أو الكيانات المسؤولة. ويوصي مكتب التفتيش والتحقيق، بناء على نتائج التحقيق، باتخاذ تدابير إدارية أو تأديبية، أو يسلب الضوء على أوجه الضعف في الرقابة بالنسبة للإدارة التي تتحمل المسؤولية عن تنفيذ تدابير المكتب ومعالجة أوجه الضعف في الرقابة. ويجوز للمكتب أن يوصي، إذا تمخض التحقيق عن أدلة على وقوع سلوك جنائي، بإحالة القضية إلى الهيئات الوطنية المختصة.
- 52- وبموجب إطار الحوكمة لمكتب التفتيش والتحقيق، تعرّزت قدرة المكتب على إجراء تحقيق في التدليس والفساد والتواطؤ بزيادة تركيزه من خلال نهجه الاستباقي في التحقيقات. وقد استحدثت الدائرة الاستعراض الاستباقي للنزاهة كبرنامج تجريبي في عام 2015 وتم تنقيحه وتفعيله في عام 2016. وأصدرت أربعة تقارير عن الاستعراض الاستباقي للنزاهة في عام 2017 وأكمل مشروعا تقريرين إضافيين عن الاستعراض الاستباقي للنزاهة وستصدر التقارير في الفصل الثاني من عام 2018.

- 53- ومن بين الأربعين قضية التي أنجز التحقيق فيها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2017، كانت 28 قضية تتعلق بانتهاكات لسياسة مكافحة التدليس والفساد، وخلصت 12 قضية إلى حدوث انتهاك لسياسات أخرى (من بينها السياسة المتعلقة بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة). ويُشار إلى أن التقارير عن ست تحقيقات اكتملت قد صدرت في عام 2018 وستُدرج في تقرير مكتب المفتش العام السنوي لعام 2018.
- 54- وبلغ مجموع التقارير التي أصدرها مكتب التفتيش والتحقيق 46 تقريراً في عام 2017: 34 تقرير تحقيق، وخمسة تقارير عن ضعف المراقبة، وثلاث رسائل إدارية، وأربعة من تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة.
- 55- وإجمالاً، يظل مكتب التفتيش والتحقيق يسعى جاهداً لتحسين كفاءة عملية التحقيق. وفي الفصل الأخير من عام 2017، استهل المكتب مشروعاً لتقييم نظمته ونهجه، سعياً لتقصير المدة التي تستغرقها القضية ابتداءً من تلقيها وحتى صدور تقرير التحقيق أو مذكرة إقفال القضية.
- 56- وأنجز مكتب التفتيش والتحقيق 40 تحقيقاً في عام 2017 مقابل 50 تحقيقاً في عام 2016؛ وقدم الأسانيد على 29 إدعاءً في عام 2017 مقابل 23 في عام 2016؛ وأصدر 34 تقريراً في عام 2017 مقابل 23 تقريراً في عام 2016.
- 57- وترد أدناه التحقيقات المستكملة في عام 2017 وأنواعها :

الشكل 1: التحقيقات المستكملة في عام 2017، حسب النوع



## قضايا التدليس وسوء السلوك وغيرها من الموضوعات

58- حددت التحقيقات التي أجراها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2017 خسائر ناشئة عن التدليس والتدليس المفترض. وترد أدناه كميات الخسائر التي أبلغت الإدارة بها:

الجدول 7: الخسائر التي حددتها القضايا المستكملة في عام 2017				
رقم القضية	ملخص القضية	التدليس المُفترَض (بالدولار الأمريكي)	مبلغ الخسارة (بالدولار الأمريكي)	المبالغ المستردة (بالدولار الأمريكي)
17/119	ممارسة التدليس باستخدام بطاقة وقود مدفوعة سلفاً من قِبل أحد موظفي البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتواطؤ مع عدة أشخاص آخرين يعملون لصالح البائع.		6 160	
17/107	تورط شريك متعاون في هايتي في عمليات تدليسية وتواطئية في برنامج البرنامج للتحويلات القائمة على النقد		6 694	
17/132	عجز شريك متعاون في العراق عن تقديم المستندات بشأن فواتير متعلقة بالعمل وفواتير أخرى قُدمت للدفع أو السداد. أكمل هذا التحقيق في عام 2017. وصدر التقرير في عام 2018.	376 090		*
17/106- ألف	تواطؤ أحد موظفي البرنامج في كينيا مع آخرين للاحتيال على البرنامج والمستفيدين منه في تسريب التحويلات القائمة على النقد		3 146	
17/106-باء	تواطؤ أحد موظفي البرنامج في كينيا مع آخرين للاحتيال على البرنامج والمستفيدين منه في تسريب التحويلات القائمة على النقد		540	
17/139	اكتشفت مخالفات في شراء تذاكر الطيران ارتكبها أحد موظفي البرنامج في مالي. بدأ هذا التحقيق في أواخر عام 2017 وأكمل في عام 2018	21 253		
17/127	قيام أحد الشركاء المتعاونين بعمليات تدليسية في ميانمار شملت بيع الأغذية التي كان ينبغي أن تُقدم مجاناً للمستفيدين وتقديم فواتير مزورة.		27 867	
17/128	قيام أحد الشركاء المتعاونين بعمليات تدليسية في ميانمار شملت بيع الأغذية لأطراف أخرى وتبديل المنتجات وتقديم فواتير مزورة.		21 134	
16/140	التزوير والتدليس في الاستحقاقات ارتكبتها إحدى موظفات البرنامج في جنوب السودان فيما يتعلق بسفر الأسر جواً.		75 657	**
المجموع		397 343	141 198	

\* أوقف المكتب القطري المدفوعات المستحقة للشريك المتعاون لمبلغ يفوق 500 000 دولار وسيقوم بالتعويض.

\*\* سيعوض المبلغ من مدفوعات إنهاء الخدمة المستحقة للموظفة.

- 59- وفوق خسائر التدليس المحددة أعلاه، أكمل مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقات في انتهاكات أخرى لسياسة مكافحة التدليس والفساد شملت إدخال وثائق شحن مزورة في النظام الإلكتروني لدعم تنفيذ اللوجستيات في ملاوي لتيسير سرقة الذرة من مرفق الشريك المتعاون. ولم تحدث خسائر بفضل تدخل الشرطة المحلية في الوقت المناسب.
- 60- وشملت عدة تحقيقات أخرى أنجزت في عام 2017 أنشطة تدليس مشتبه بها من قبل البائعين للبرنامج. وترد في الجدول أعلاه التحقيقات التي حُدِّدت فيها خسائر. وتشمل التحقيقات الأخرى التي لم تُقدَّر فيها الخسائر أو لم يتم تكبدها تقديم شهادات غير دقيقة أو مزورة تتعلق بعدد من بائعي الأغذية في تركيا. وأحيل هوؤء البائعين لاحقاً إلى لجنة جزاءات البائعين في البرنامج لاتخاذ تدابير بشأنهم.
- 61- وبوجه عام، تركز التحقيقات بشأن سوء سلوك الموظفين على عدم الكشف عن تضارب المصالح الفعلي أو المحتمل في تصريف مسؤوليات الوظيفة أو التماس خدمات شخصية من الشركاء المتعاونين. وفي عام 2017، حقق مكتب التفتيش والتحقيق في خمس قضايا في بلدان مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وكينيا وباكستان.
- 62- وتلقى مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقات بشأن حالي تحرش جنسي في عام 2017 تتعلقان بموظفين في البرنامج وأكمل هذه التحقيقات. ودعم بالأسانيد كلا التحقيقين وأحيلاً إلى الإدارة وشعبة الموارد البشرية لاتخاذ التدابير التأديبية الملزمة. وصدر تقرير عن التحقيق من جمهورية الكونغو الديمقراطية في مارس/أذار 2017. وصدر التقرير الآخر المتعلق بحادثة في أفغانستان في يناير/كانون الأول 2018.
- 63- ويرد في الجدول أدناه تفصيل للشكاوى التي تلقاها مكتب التفتيش والتحقيق منذ تلقيها وحتى التحقيق فيها:

الجدول 8: حالة القضايا المحالة للتحقيق، 2014-2017				
2017	2016	2015	2014	
10	17	21	15	القضايا غير المنجزة المرحلة من الفترة السابقة (ألف)
186	136	161	176	عدد المسائل المتناقاة (عن طريق الخط الساخن، أو مباشرة إلى مكتب المفتش العام، أو الإحالات)
(22)	(37)	(23)	(14)	الإحالة إلى مكاتب أو إدارات أخرى (شعبة الموارد البشرية، وإدارة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وأمين المظالم)
(62)	(56)	(69)	(120)	الشكاوى غير المحالة إلى تحقيقات رسمية
55	43	69	42	القضايا المسجلة خلال العام (باء)
<b>65</b>	<b>60</b>	<b>90</b>	<b>57</b>	<b>مجموع القضايا (ألف+ بباء)</b>
40	50	73	36	القضايا التي أُقفلت خلال السنة
25	10	17	21	القضايا غير المنجزة في نهاية السنة
1	1	0	2	• القضايا غير المنجزة لمدة تزيد عن السنة أشهر

### الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

- 64- في أعقاب تعيين الأمين العام في عام 2016 منسقا خاصا لتعزيز استجابة الأمم المتحدة لحوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، اتخذت عدة مبادرات لمنع وقوع هذه الحوادث والاستجابة للدعوات المتعلقة بها على الصعيد المشترك بين الوكالات وفي داخل البرنامج. وشملت هذه المبادرات تنفيذ استراتيجية شاملة لتغيير الأسلوب الذي تنظر من خلاله وكالات الأمم المتحدة مجتمعة إلى حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والسعي لمنع وقوعها، والاستجابة للدعوات بشأنها.
- 65- وأسهم مكتب التفتيش والتحقيق في التعاون بين الوكالات بشأن إجراءات التحقيق وبروتوكولات جمع الأدلة لمساعدة التحقيقات الإدارية في هذا الضرب من الادعاءات، وفي تعزيز عمليات إحالة الموضوعات الجنائية، عند الاقتضاء. وتلقى محققو مكتب التفتيش والتحقيق ومستشاروه الذين يشاركون في إجراء التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تدريباً متخصصاً في هذا المضمار.

66- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المكتب اثنتان من الشكاوى تتعلقان بانتهاكات سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، دُعمت إحداهما بالأسانيد، أما الأخرى فلا. وحدث الادعاء المدعوم بالأدلة في تشاد وهو يتعلق بأحد العاملين لدى البرنامج مارس في أحد المخيمات نشاطا جنسيا مع مستفيدة قاصرة أدى إلى الحمل. وأنهى البرنامج عمل الشخص المعني. وبذلت وكالة أممية أخرى جهودا لمساعدة المجني عليها ودفع الشخص المعني تعويضا ماليا لرعاية الطفل.

#### الاستعراض الاستباقي للنزاهة

67- خلال عام 2017، أُجري استعراضان للمتابعة للتثبت من تدارك أوجه الضعف في الرقابة التي حددتها الاستعراضات الاستباقية للنزاهة التي أُجريت في الأردن ولبنان في عام 2016.

68- وصدر تقرير واحد عن الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن العمليات في جيبوتي في يناير/كانون الثاني 2017 ولم يكشف عن أي مسألة أساسية.

69- وصدر استعراض استباقي آخر للنزاهة بشأن عمليات البرنامج في ملاوي. وأجري هذا الاستعراض في ملاوي في سياق توسيع نطاق العمليات في أعقاب تفعيل استجابة البرنامج لحالة الطوارئ من المستوى الثالث في يونيو/حزيران 2016 التي استمرت حتى مارس/آذار 2017. وشمل الاستعراض المشتريات وعمليات النقل واللوجستيات في المكتب القطري. ولم يكشف هذا الاستعراض عن أي مجالات تثير الانشغال.

70- وأجرت هذه الإدارة أيضا أنشطة تتعلق بالاستعراض الاستباقي للنزاهة في هايتي وتشاد. وهذه التقارير في طور الإعداد النهائي ويُتوقع أن تصدر في الفصل الثاني من عام 2018.

#### عمليات التفتيش

71- لم تُجر أي عمليات تفتيش في عام 2017. وأثناء التخطيط لخطّة الضمان لمكتب المفتش العام لعام 2018، حُدِّت عمليتا تفتيش تشملان مُقدِّمًا لخدمات التحويلات القائمة على النقد وأنشطة التوزيع العام للأغذية في جيبوتي. وبعد استكمال خطة الضمان لعام 2018 والموافقة عليها، أُضيفت عملية تفتيش أخرى لعام 2018 تُركز على أنشطة التسجيل والتوزيع العام للأغذية في أوغندا.

## الملحق الأول

## تقارير الضمان والتقديرات في عام 2017

<https://www.wfp.org/about/oversight/audit-inspection-reports>

الملحق الأول- ألف: تقارير المراجعة والتقديرات			
التقدير	رمز التقرير	المراجعة	
مرض جزئيا	AR/17/09	1	المراجعة الداخلية لجودة أغذية البرنامج وسلامتها في عمليات سوريا
مرض جزئيا	AR/17/10	2	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
مرض جزئيا	AR/17/12	3	المراجعة الداخلية لمؤشرات أداء الإدارة ودعم نظم المعلومات
مرض جزئيا	AR/17/13	4	المراجعة الداخلية لتفعيل نظام البرنامج لإدارة المخاطر المؤسسية
لم تُقدّر	AR/16/17	5	المراجعة الداخلية المشتركة لإدارة الأنشطة التي يمولها الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ في إثيوبيا
مرض جزئيا	AR/17/14	6	تقرير المراجعة الداخلية لإدارة البرنامج للمساعدة الغذائية من أجل إنشاء الأصول
مرض جزئيا	AR/17/15	7	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في موزامبيق
مرض جزئيا	AR/17/16	8	المراجعة الداخلية لمراقبة الدخول إلى وحدة الحوكمة والمخاطر والضوابط في نظام البرنامج العالمي للمعلومات (وينجز II) والوحدات ذات الصلة
مرض	UNDP reference No 1810	9	مراجعة البرنامج المشترك في كولومبيا الذي يموله صندوق التنمية المستدامة
مرض جزئيا/ يستدعي تحسينات رئيسية	AR/17/17	10	المراجعة الداخلية لإدارة المستفيدين
مرض جزئيا/ يستدعي بعض التحسينات	AR/17/18	11	المراجعة الداخلية للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في نظام إدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب)
مرض جزئيا/ يستدعي بعض التحسينات	AR/17/19	12	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في بنغلاديش
مرض	AR/17/20	13	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الصومال
مرض جزئيا/ يستدعي تحسينات رئيسية	AR/18/01	14	لمراجعة الداخلية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في شعبة سلسلة الإمداد
مرض جزئيا/ يستدعي بعض التحسينات	AR/18/02	15	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في اليمن
مرض جزئيا/ يستدعي تحسينات رئيسية	AR/18/03	16	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في نيجيريا
مرض جزئيا/ يستدعي بعض التحسينات	AR/18/04	17	المراجعة الداخلية للترتيبات الأمنية في مقر البرنامج
مرض جزئيا/ يستدعي تحسينات رئيسية	AR/18/05	18	المراجعة الداخلية للمرحلة التجريبية لخارطة الطريق المتكاملة

الملحق الأول (باء): المجالات الاستشارية الخاصة بالضمان	
1	استعراض الشركاء المتعاونين في الجمهورية العربية السورية
2	تقييم المخاطر في العمليات الميدانية في تركيا
3	الأمن السيبراني
4	عمليات مطابقة التحويلات القائمة على النقد
5	تقييم مخاطر التدليس

## الملحق الثاني

## تقارير مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2017

الملحق الثاني (ألف) - تقارير التحقيق			
تاريخ الإصدار	اسم التقرير	رمز التقرير	
2017/01/19	جنوب السودان- ممارسة التدليس والتواطؤ - مدعوم بالأسانيد	I 40/16	1
2017/02/08	جنوب السودان- اعتداء بدني غير متعلق بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة- مدعوم بالأسانيد	I 27/16	2
2017/02/27	ملاوي- عمليات تدليس وفساد، وتضارب مصالح- مدعوم بالأسانيد	I 37/16	3
2017/02/27	ملاوي- ممارسة التدليس - مدعوم بالأسانيد	I 42/16	4
2017/03/16	جمهورية أفريقيا الوسطى- عمليات تدليس وفساد وتواطؤ- مدعوم بالأسانيد	I 39/16	5
2017/03/31	جمهورية الكونغو الديمقراطية- المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة: التحرش الجنسي- مدعوم بالأسانيد	I 08/17	6
2017/04/25	الكاميرون- تضارب مصالح- مدعوم بالأسانيد	I 04/17	7
2017/05/05	جمهورية أفريقيا الوسطى- تضارب مصالح- مدعوم بالأسانيد	I 03/17	8
2017/05/05	جمهورية أفريقيا الوسطى- عمليات تدليس وتواطؤ- مدعوم بالأسانيد	I 09/17	9
2017/05/08	تركيا- ممارسة التدليس- مورّد- مدعوم بالأسانيد	I 20/17	10
2017/05/09	تركيا- ممارسة التدليس- مورّد- مدعوم بالأسانيد	I 12/17	11
2017/05/09	تركيا- ممارسة التدليس- مورّد- مدعوم بالأسانيد	I 13/17	12
2017/05/09	تركيا- ممارسة التدليس- مورّد- مدعوم بالأسانيد	I 11/17-A	13
2017/05/09	تركيا- ممارسة التدليس- مورّد- مدعوم بالأسانيد	I 11/17-B	14
2017/05/09	تركيا- ممارسة التدليس- مورّد- مدعوم بالأسانيد	I 14/17	15
2017/05/24	جنوب السودان- عمليات تتعلق بالتدليس والتواطؤ- مدعوم بالأسانيد	I 41/16	16
2017/05/31	جمهورية أفريقيا الوسطى- عمليات تتعلق بالتدليس والتواطؤ- مدعوم بالأسانيد	I 10/17	17
2017/06/07	باكستان- تضارب مصالح- مدعوم بالأسانيد	I 17/17	18
2017/06/19	جمهورية أفريقيا الوسطى- ممارسات تتعلق بالتدليس والتواطؤ- مدعوم بالأسانيد	I 19/17	19
2017/06/20	اليمن- اعتداء بدني غير متعلق بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة - مدعوم بالأسانيد	I 01/17-A	20
2017/06/29	اليمن- اعتداء بدني غير متعلق بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة - مدعوم بالأسانيد	I 01/17-B	21
2017/06/30	هايتي- عمليات تتعلق بالتدليس والتواطؤ- شريك متعاون- مدعوم بالأسانيد	I 07/17	22
2017/07/17	فيجي- المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة: التحرش الجنسي- مدعوم بالأسانيد	I 16/17	23
2017/07/19	تشاد- ممارسة التدليس وتضارب المصالح- مدعوم بالأسانيد	I 25/17	24
2017/07/28	كينيا- ممارسة التدليس وتضارب المصالح- مدعوم بالأسانيد	I 06/17-A	25
2017/07/28	كينيا- ممارسة التدليس وتضارب المصالح- مدعوم بالأسانيد	I 06/17-B	26
2017/07/28	كينيا- ممارسة التدليس وتضارب المصالح- مدعوم بالأسانيد	I 06/17-C	27
2017/08/11	تشاد- الاستغلال والانتهاك الجنسيين- مدعوم بالأسانيد	I 26/17	28
2017/09/07	ميانمار/ اليمن- تضارب مصالح- مدعوم بالأسانيد	I 21/17	29
2017/09/19	ميانمار- ممارسة التدليس- شريك متعاون- مدعوم بالأسانيد	I 27/17	30
2017/09/19	ميانمار- ممارسة التدليس- شريك متعاون- مدعوم بالأسانيد	I 28/17	31

2017/09/20	تنزانيا- الاستغلال والانتهاك الجنسين- غير مدعوم بالأسانيد (أجراء مستشارون خارجيون)	I 05/17	32
2017/10/31	المكتب الإقليمي- نيروبي- ممارسة التبدليس وتضارب المصالح- مدعوم بالأسانيد	I 23/17	33
2017/12/29	المكتب الإقليمي-نيروبي- ممارسة التبدليس- مدعوم بالأسانيد	I 22/17	34

الملحق الثاني (باء): تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في عام 2017			
تاريخ الإصدار	رمز التقرير	اسم التقرير	
2017/01/18	WFP/OIG/PIR-001/17	تقرير الاستعراض الاستباقي للنزاهة عن العمليات في جيبوتي	1
2017/04/12	WFP/OIG/PIR-002/17	استعراض متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستباقي للنزاهة: برنامج التحويلات القائمة على النقد في مكتب البرنامج في الأردن.	2
2017/04/06	WFP/OIG/PIR-003/17	استعراض متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستباقي للنزاهة: التحويلات القائمة على النقد في مكتب البرنامج في لبنان	3
2017/07/12	WFP/OIG/PIR-004/17	تقرير الاستعراض الاستباقي للنزاهة عن العمليات في ملاوي	4

الملحق الثاني (جيم): الرسائل الإدارية في عام 2017			
تاريخ الإصدار	اسم التقرير	رمز القضية	
2017/07/18	رسالة إدارية تتعلق بمسائل أخرى تم تحديدها أثناء الاستعراض الاستباقي للنزاهة لعمليات البرنامج في ملاوي	WFP/OIG/PIR-004/17	1
2017/08/18	رسالة إدارية بشأن التحقيق في التبدليس في برنامج التحويلات النقدية في كاكوما، بكينيا	I 06/17	2
2017/08/18	رسالة إدارية تتعلق بمخالفات في مخزون السلع الغذائية في مكتب البرنامج الفرعي في غينيا	X 124/16	3

الملحق الثاني (دال): تقارير ضعف الرقابة لعام 2017			
تاريخ الإصدار	اسم التقرير	رمز القضية	
2017/02/17	تقرير عن أوجه الضعف في الرقابة في أعقاب شكاوى تتعلق بادعاءات بسرقة مواد غير غذائية في مكتب البرنامج القطري في بانغي	X 08/17 X 16/17 X 34/17	1
2017/05/15	تقرير عن أوجه الضعف في الرقابة المحددة في مكتب البرنامج بجنوب السودان	I 32/16	2
2017/08/18	أوجه الضعف في الرقابة المحددة بشأن تنفيذ برنامج التحويلات القائمة على النقد في كاكوما، بكينيا	I 06/17	3
2017/08/24	تقرير عن أوجه الضعف في الرقابة في مكتب البرنامج في الجمهورية العربية السورية ومكتب البرنامج	I 18/17	4
2017/12/07	تقرير عن أوجه الضعف في الرقابة - في المكتب الإقليمي بنيروبي	I 23/17	5